

حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة - تجربة ماليزيا نموذجاً

د. حكيمة بوسلمة*

مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة باتنة 1

تاريخ الاستلام: 2018/.../...؛ تاريخ المراجعة: 2018/.../...؛ تاريخ القبول: 2018/.../...

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على آلية حوكمة الشركات ودورها في مكافحة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة مع التركيز على التجربة الماليزية، وذلك من خلال تحديد مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها وأهدافها، والتعرف على أسباب الفساد المالي ومظاهره، وكذلك تحديد مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها. ومن خلال عرض التجربة الماليزية تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أن لحوكمة الشركات دور في مكافحة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها آلية تقوم على تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها، وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والتأكيد على الشفافية، مما يساعد على اكتشاف الغش والتلاعب والفساد المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه قبل تفاقمه وتأثيره على الشركة. كما أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات في ماليزيا يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع لما توفره هذه الآلية من ضمان على استقرار اقتصاد الدولة ومنعها من الوقوع في الأزمات المالية التي تحول دون تقدمها وتحقيقها للتنمية المستدامة. الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الفساد المالي، التنمية المستدامة، تجربة ماليزيا.

Abstract:

This study aimed to identify the mechanism of corporate governance and its role in combating financial corruption and achieving sustainable development with a focus on the Malaysian experience, by defining the concept, importance and objectives of corporate governance, and identify the causes and manifestations of financial corruption, and well as to define the concept and objectives of sustainable development. Through the presentation of the Malaysian experience, several results have been reached, the most important of which is that corporate governance has a role in combating financial corruption and achieving sustainable development as a mechanism that emphasizes the responsibilities of the administration and its accountability, and Improve accounting and financial practices and emphasize transparency, which helps to detect fraud and financial corruption and take action before it is exacerbated and its impact on the company.

The good application of the principles of corporate governance in Malaysia represents the way forward for individuals, institutions and society as this mechanism provides a guarantee for the stability of the state economy and preventing it from falling into financial crises that prevent its progress and achieve sustainable development.

Key words: Corporate Governance, Financial Corruption, Sustainable Development, Malaysia Experience.

* المؤلف المرسل، الايميل : حكيمة بوسلمة: hakima.bousselma@univ-batna.dz

مقدمة:

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية نظرا للانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية، والتي كان أحد أهم أسبابها تفاقم الفساد المالي في هذه الشركات نتيجة لضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين وزيادة الممارسات السلبية للإدارة وتلاعبها بالمعلومات التي تقدمها للمتعاملين مع الشركة خاصة المساهمين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح.

وقد أدت هذه الانهيارات في العديد من البلدان إلى التفكير في كيفية حماية مختلف أصحاب المصالح من أخطاء مجالس الإدارة وزيادة الاهتمام بالدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية وعلى دورها في جذب الاستثمارات وتدعيم اقتصاديات الدول، من خلال وضع أسس معينة للعلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين هذه الأطراف، وبالتالي منع حدوث مثل هذه الانهيارات المالية في المستقبل.

وفي هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصاديات من الفساد المالي وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء.

مشكلة الدراسة:

عانت ماليزيا كغيرها من دول العالم مشكلات وأزمات مالية وتعثر في مسيرة الشركات، وانهيارات وفضائح مالية ناجمة عن التلاعب والاحتيال من قبل مديري هذه الشركات لتحقيق مصالحهم الشخصية، مما أدى إلى ضرورة إيجاد آلية تعمل على ضمان حقوق مختلف الأفراد ومنع الفساد المالي في الشركات وكذلك تحسين أداءها بما يحقق التنمية الشاملة للمجتمع ككل.

وتمثلت هذه الآلية في حوكمة الشركات التي تهدف إلى تفعيل أساليب الرقابة على أعمال الإدارة بشكل يساعد على زيادة الإنتاجية ودعم النمو على المدى الطويل من خلال تحسين أداء الشركات وترشيد اتخاذ القرارات فيها. وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التنمية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ضوء ذلك فقد جاءت مشكلة الدراسة مصاغة في التساؤل الآتي: **ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا؟**

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها:

حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة: ماليزيا نموذجاً — ص: (48 - 64)

- أصبحت حوكمة الشركات أساساً لتحقيق الشفافية بهدف ضمان مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركات وبالتالي سلامة اقتصاد المجتمع ككل.
 - الاتجاه المتزايد للعديد من الشركات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي نحو الأخذ بمبادئ الحوكمة، كحداولة لتلافي حدوث مشاكل قد تؤدي إلى حدوث انهيارات كما حدث لكثير من الشركات العملاقة.
 - التوافق مع الاتجاه العام للكثير من الدول حول إنشاء هيئات مستقلة للحوكمة تشرف على عمليات التطبيق السليم لمبادئها تلبية لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- أهداف الدراسة:**

- في إطار مشكلة الدراسة وأهميتها تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات، أهميتها، أهدافها، والمبادئ التي ترتكز عليها؛
 - تحديد مفهوم الفساد المالي، أسبابه ومظاهره؛
 - التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها؛
 - عرض تجربة ماليزيا في تطبيق حوكمة الشركات؛
 - معرفة الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في ماليزيا للحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة.
- ومن أجل الإجابة على مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسيم ما تبقى منها إلى أربعة محاور أساسية هي:
- المحور الأول: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.
 - المحور الثاني: البعد المفاهيمي للفساد المالي وأسبابه.
 - المحور الثالث: الإطار النظري للتنمية المستدامة.
 - المحور الرابع: حوكمة الشركات في ماليزيا ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات

لقد أدت الأحداث التي شهدتها الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والمتعلقة بإفلاس بعض الشركات وتعرض البعض الآخر لصعوبات مالية كبيرة، فضلاً عن سلسلة اكتشافات التلاعب والاحتيال من قبل الإدارة إلى زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات التي تتضمن وجود ضوابط وتشريعات تضمن حقوق أصحاب المصالح وتمنع التلاعب والفساد وسوء الإدارة.

1- مفهوم حوكمة الشركات: لا يوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات متفق عليه من قبل كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحليين، وقد يرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.

فالبعض يعرفها على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية."¹ أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فعرفتها بأنها: "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها."² ويصفها تقرير Cadbury بأنها: "نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب."³ في حين يرى البعض بأنها: "مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط Discipline والشفافية Transparency والعدالة Fairness وبالتالي تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الشركة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل."⁴

وتعرف كذلك بأنها: "نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالشركة داخلياً أو خارجياً من التأثير بصفة سلبية على أنشطتها، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للشركة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل."⁵

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن حوكمة الشركات هي مجموعة من الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية التي تنظم العلاقة بين الإدارة والملاك وأصحاب المصالح الأخرى بطريقة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتؤدي إلى تحقيق أفضل المنافع لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

كما يتضح لنا من خلال التعاريف السابقة أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات هي:

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات؛
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين؛
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

2- أهمية حوكمة الشركات:

يمكن بلورة أهمية حوكمة الشركات فيما يلي:⁶

- 1-2 الحصول على رأس المال وجذب المستثمرين: إن إدخال ممارسات الحوكمة في الشركات من شأنه أن يكون عنصراً رئيسياً في جذب التمويل الخارجي، فالشفافية والضوابط المالية والحقوق والمسؤوليات الواضحة لمجلس الإدارة والمساهمين والنابعة من أنظمة حوكمة الشركات تؤدي إلى تقليل ارتياب المستثمرين. وقد أوضحت العديد من الدراسات أن المستثمرين على استعداد لدفع قيمة أعلى لأسهم الشركات التي تمتاز بممارسات الحوكمة مقارنة بتلك التي تقتصر إلى مثل هذه الممارسات.

2-2- **تقوية القدرة التنافسية للشركة:** إن تحسين أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها، وكذا تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها، كل ذلك من شأنه أن يقوي قدرات الشركة التنافسية وكذلك قدراتها على جذب الاستثمار والنمو.

2-3- **تحسين كفاءة أداء الشركة:** إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو الاستحواذ بناء على أسس سليمة، كما يتم تحديد المكافآت على أساس الأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء الشركة.

2-4- **سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والوقاية منه:** إن تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية، والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه أن يقي الشركة والعاملين فيها من التلاعب والغش المالي والأزمات والإفلاس، ويساعد على سرعة اكتشافها واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنها وعلاج أسبابها وأثارها قبل تفاقمها وتأثيرها على الشركة.

2-5- **زيادة فرص العمل والتنمية الاقتصادية:** إن تطبيق مبادئ الحوكمة يقوي ثقة الجمهور في صحة عملية تطوير الشركات التي تتطلب قواعد إدارية جيدة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وهذا بدوره سيؤدي إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

2-6- **منع حدوث الأزمات المالية:** تبني معايير للإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المالية، وفي الاقتصاد العالمي الحالي تصبح الشركات بل الدول التي تضعف فيها أساليب ممارسة الحوكمة أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والأزمات المالية، وقد أصبح من الواضح تماماً أن أسلوب ممارسة الحوكمة يحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات ومصير الاقتصاديات كلها في عصر العولمة.

3- أهداف حوكمة الشركات: تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الأهداف الآتية:⁷

- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة؛
- إيجاد ضوابط وقواعد وهيكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي؛

- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة؛
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج؛
- تنمية الاستثمارات وتدفعها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الشركات لتطوير وتحسين قدرتها التنافسية؛
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المالي أو الإداري أو الأخلاقي؛
- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

4- ركائز حوكمة الشركات:

هناك ثلاث ركائز أساسية لحوكمة الشركات هي:⁸

- 4-1- **السلوك الأخلاقي:** أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة، والشفافية عند عرض المعلومات المالية.
- 4-2- **الرقابة والمساءلة:** وذلك من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح كالهيئات الإشرافية العامة مثل: هيئة سوق المال، أو الأطراف المباشرة للإشراف والرقابة (المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة)، والأطراف الأخرى (الموردون، العملاء، المقرضون).
- 4-3- **إدارة المخاطر:** أي وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح عنها وتوصيلها لأصحاب المصلحة.

5- مبادئ حوكمة الشركات:

اهتمت العديد من المؤسسات الدولية بموضوع حوكمة الشركات كصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات المعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل. وتتمثل المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعدلة في عام 2004 فيما يلي:⁹

- 5-1- **ضمان وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- 5-2- **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار أعضاء مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة: ماليزيا نموذجاً — ص: (48 - 64)

3-5- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4-5- دور أصحاب المصالح: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

5-5- الإفصاح والشفافية: ويتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراجع الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

5-6- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

المحور الثاني: البعد المفاهيمي للفساد المالي وأسبابه

أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالشركات الكبرى في العديد من دول العالم والتي كان لها وما يزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول المنتمة لها تلك الشركات إلى دراسة وتحليل الأسباب التي أدت إلى حدوث تلك الانهيارات، وقد توصلت كل تلك الدراسات إلى أن السبب الرئيسي لحدوثها هو تقادم التلاعب والاحتيال والفساد الذي تمارسه إدارة تلك الشركات.

1- مفهوم الفساد المالي: إن الفساد المالي ظاهرة مستمرة ذات ممارسات غير شرعية لها أبعاد ومواصفات متعددة بتعدد مظاهرها وأدواتها التي تنعكس تأثيراتها على مجمل العملية التنموية وبالتالي على مصالح مختلف الفئات في المجتمع.

والفساد لغة يعني الخلل والاضطراب، ويقال أفسد الشيء أي أساء استعماله. كما أنه يعني خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية والبعد عما هو أصلي أو نقي وصحيح.¹⁰

أما اصطلاحاً فعرفته موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه: "خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة".¹¹

في حين يعرف الفساد المالي بأنه: "عبارة عن مجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها مع مخالفة الضوابط والتعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية".¹²

كما يعرف بأنه: " استغلال السلطة من أجل الحصول على مكاسب مادية غير مشروعة من خلال خرق القوانين وعدم مراعاة مبادئ السلوك الأخلاقي".¹³

كذلك عرفه البعض بأنه: "سوء استخدام المنصب (السلطة) للحصول أو إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين، أو على حساب القواعد واللوائح القائمة".¹⁴

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن الفساد المالي هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة بطريقة غير شرعية.

2- أسباب الفساد المالي: يمكن إجمال أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد المالي بالآتي:¹⁵

- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات وضعف النظم الرقابية؛
- تدني مهنية الأجهزة الرقابية العامة والخاصة في الدولة والمجتمع؛
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام والخاص وعدم القدرة على تلبية متطلبات الحياة الكريمة؛
- التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفاجئة وغير المدروسة؛
- ضعف الإرادة السياسية والتردد باتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية الناجمة؛
- تراجع القيم الدينية والأخلاقية وعدم كفاية تطبيق القوانين والأنظمة؛
- تقييد حرية الإعلام وعدم السماح بالوصول إلى البيانات والمعلومات المهمة.

3- مظاهر الفساد المالي: تتمثل مظاهر الفساد المالي في الآتي:¹⁶

- الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمير أو تنفيذ أعمال مخالفة للتشريع أو لأصول المهنة.
- المحسوبية: أي تمير ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العائلات) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.
- المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.
- الوساطة: أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ.
- الابتزاز والتزوير: لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبديرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.
- نهب المال العام: وذلك عن طريق السوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق.
- تقاضي العمولات: العمولة هي مقدار من المال يتحصل عليه الموظف المسؤول نظير خدماته للآخرين وعادة ما تمثل العمولة مبلغاً مقطوعاً متفق عليه مسبقاً أو نسبة مئوية من قيمة عقد أو

حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة: مالياً نموذجاً — ص: (48 - 64)

صفقة تجارية. ويتم دفع هذا المبلغ للفوز بالعقد أو الصفقة ولأجل تفضيل صاحبها على المنافسين، وفلسفة العمولة أصبحت فلسفة مشروعة في بعض الدول وكأنها مقابل لأتعاب ذلك الموظف أو مكافأة له مقابل قيامه بتلك الخدمة.¹⁷

المحور الثالث: الإطار النظري للتنمية المستدامة

تميز العقد الأخير من القرن العشرين في العمل التنموي -البيئي على مستوى العالم بسيادة مفهوم التنمية المستدامة الذي تمت صياغته لأول مرة خلال تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر في عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة. وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً جديداً في الفكر التنموي إذ أنه للمرة الأولى دمج مابين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد.¹⁸

1- مفهوم التنمية المستدامة: تعرف التنمية المستدامة بأنها: "تلك العملية التي تؤدي بالارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر، مع الحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة".¹⁹

وحسب هذا التعريف فإن ميزة التنمية المستدامة هي التوفيق بين العنصر البيئي من ناحية والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى.

أما البعض فيعرفونها بأنها: "التنمية التي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت". ولعل أفضل تعريف للتنمية المستدامة هو الذي اعتمد من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي عرفت من خلال تقريرها لسنة 1987 بأنها: "تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".²⁰

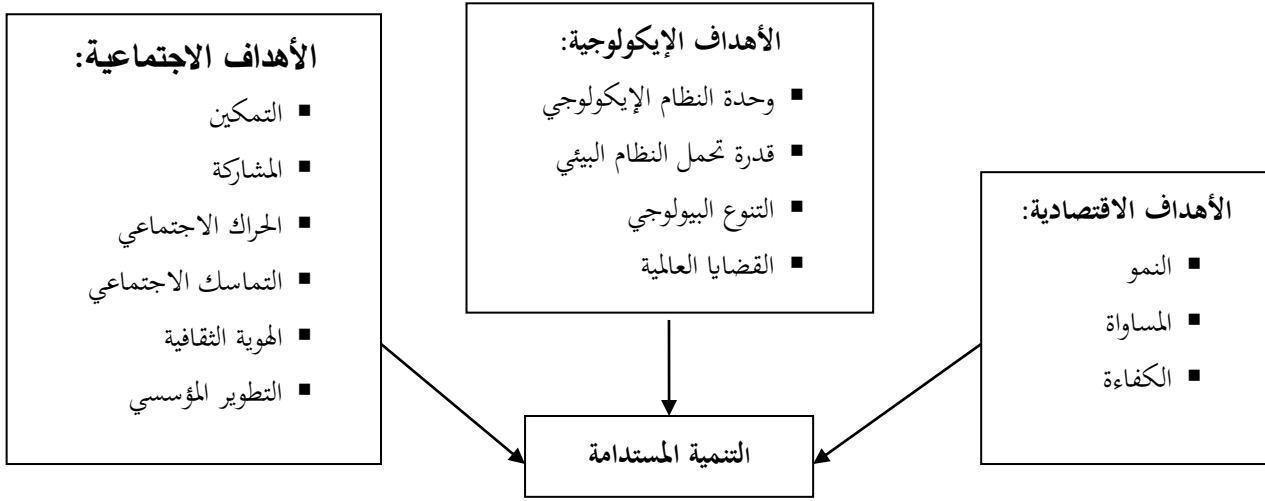
وهي تعتمد في ذلك على إستراتيجيات طويلة المدى في تنمية الموارد والمحافظة عليها، حيث أنها ملك الأجيال المتعاقبة ولها حق الانتفاع بها واستغلالها دون حد الإهدار أو الاستنزاف.²¹

أما بالنسبة للقانون الجزائري فإن التنمية المستدامة تعني: "التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".²²

2- أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (1)

أهداف التنمية المستدامة



المصدر: ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000، ص.72.

ومن خلال أهداف التنمية المستدامة نجد أنّ الإيكولوجيين من خبراء البيئة يركزون على الحفاظ على تكامل النظم الإيكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي للنظام العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية، أما الاقتصاديون فيسعون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجية الراهنة، ويركز علماء الاجتماع على أنّ العوامل الأساسية الفعالة للتنمية المستدامة هم الأفراد ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا، مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي.

3- خصائص التنمية المستدامة: هناك أربعة خصائص أساسية للتنمية المستدامة هي:

- تختلف التنمية المستدامة عن التنمية في كونها أشدّ تداخلا وأكثر تعقيدا، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- تتوجه التنمية المستدامة أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرا، أي أن التنمية المستدامة تسعى لحد من الفقر العالمي؛
- تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن الفصل بينها، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.

وبالتالي فإنّ التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام دون أن يؤثر النمو في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

المحور الرابع: حوكمة الشركات في ماليزيا ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة

أدت الأزمة المالية التي شهدتها دول شرق آسيا في منتصف عام 1997 إلى الاهتمام بحوكمة الشركات وتعزيز الشفافية والإفصاح على اعتبار أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو ضعف إجراءات الحوكمة وانعدام الشفافية وتفشي ظاهرة الفساد المالي في تلك الدول.²³ مما دفع الحكومة الماليزية في مارس 1998 إلى إنشاء لجنة الحوكمة التي ضمت عدد من الأكاديميين والمهنيين وممثلين عن القطاع الخاص، وقد أعدت هذه اللجنة تقريراً حددت فيه أهم نقاط الضعف في ممارسات الحوكمة في الشركات الماليزية، والتي كان أهمها: نقص الشفافية والإفصاح، انعدام الرقابة والمساءلة، عدم مراعاة حقوق الأقلية من المساهمين.²⁴

وفي العام نفسه أنشئ المعهد الماليزي لحوكمة الشركات (Malaysian Institute of Corporate Governance) الذي اهتم بالعمل على رفع مستوى الحوكمة في الشركات الماليزية من خلال تدريب القائمين عليها.²⁵

وبهدف تحقيق التميز وتعزيز الحوكمة داخل الشركات قامت لجنة الحوكمة الماليزية في مارس 2000 بإصدار قانون الحوكمة الذي ركز على أربعة نقاط أساسية هي: مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، المساهمين ومراجعة الحسابات.²⁶

وقد لعبت لجنة الأوراق المالية وبورصة كوالالمبور دوراً حاسماً في تعزيز الحوكمة في ماليزيا، حيث قامت اللجنة في 2007 بمراجعة قانون الحوكمة الصادر في عام 2000 وأجرت عليه بعض التعديلات التي تم من خلالها التركيز على تعزيز دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية.²⁷

كذلك ألزمت بورصة كوالالمبور الشركات المدرجة فيها بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى امتثالها لمتطلبات قانون الحوكمة بهدف تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال الماليزي ورفع كفاءته، وزيادة الإفصاح والشفافية، وكذلك حماية حقوق المساهمين.

وللتكيف مع التطورات التي تمس الاقتصاد سواء الماليزي أو العالمي تم في أبريل 2017 تنقيح قانون الحوكمة والتأكيد على ما يلي:²⁸

- تعزيز دور مجلس الإدارة وضرورة استقلاليته؛
- الاعتراف بدور المديرين باعتبارهم الأمناء على أموال الشركة والمسؤولين عنها، وليس فقط تحديد التوجه الاستراتيجي للشركة والإشراف على سير العمل فيها؛
- ضمان الامتثال للقوانين والقيم الأخلاقية، والإدارة السليمة للمخاطر مع رفع مستوى الضبط الداخلي؛

- يجب أن يضع مجلس الإدارة في الاعتبار واجبه في توجيه جهوده لاستغلال موارد الشركة بشكل يؤدي إلى تحقيق مصلحة الشركة ومساهمتها وحماية حقوق أصحاب المصلحة الآخرين؛
- زيادة مستوى الإفصاح والشفافية من قبل الشركات لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة؛
- توفير معلومات ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأداء المالي هي الجوانب الرئيسية لحماية المستثمرين وإعادة الثقة لسوق المال الماليزي.
- 1- مساهمة حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في ماليزيا:** أدى انعدام ممارسة الحوكمة في الشركات الماليزية إلى آثار سلبية عديدة من أهمها:
 - تمكين مجلس الإدارة أو المديرين وحتى الموظفين من اختلاس أموال الشركة على حساب المساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى؛
 - هروب المستثمرين لأن المستثمر وقبل أن يتخذ أي قرار استثماري أصبح يطلب إثباتا أن الشركة تدار وفق ممارسات سليمة للحوكمة تقلل إلى أدنى حد احتمالات الفساد؛
 - الإخفاق في جذب مستويات كافية من رأس المال مما أدى إلى نتائج خطيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، لأن نقص رأس المال أدى إلى ضعف القدرة التنافسية والاستغناء عن بعض العاملين، والقضاء على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تفاقم مشكلة الفقر.
- أما إلزام الشركات الماليزية بتطبيق الحوكمة خاصة المدرجة منها في بورصة كوالالمبور أدى إلى تجاوز السلبات السابقة لأن تطبيقها ساعد على منع التلاعب والتحريف وإحكام الرقابة على الشركات، ومواجهة الفساد المالي وتحقيق مصالح كافة الأطراف، وذلك من خلال الإجراءات الآتية:
 - وضع نظام فعال لمحاسبة المسؤولين الذين يتخذون القرارات في الشركة عن نتائج قراراتهم وأعمالهم المتعلقة بأهداف الشركة؛
 - توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية؛
 - وضع مجموعة من النظم كالنظام الداخلي للشركة، ونظام الرقابة الداخلية الذي يؤكد أن سجلات الشركة تتسم بالدقة وأن الشركة تعمل في ظل أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية؛
 - وجود نظام سلوك أخلاقي ومهني فعال وآليات يلتزم بها؛
 - إيصال معلومات حقيقية وواضحة وكاملة عن الشركة كالمركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية إلى كل الأطراف ذات المصلحة بما يتيح لهم إمكانية تحليلها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ويضمن النزاهة والثقة في إدارة الشركة؛
 - الإفصاح بكل وضوح في التقارير المالية عن كيفية إعداد القوائم المالية وعن السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها وتأثير هذه السياسات على النتائج؛

حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة: ماليزيا نموذجاً — ص: (48 - 64)

- وجود مراجع خارجي مستقل، كفاء ومؤهل يقوم بتدقيق القوائم المالية للشركة وفقاً للأصول المهنية لعملية المراجعة، ويقدم تأكيداً بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للشركة وأدائها.

وبهذا فإن تطبيق الحوكمة في الشركات الماليزية أدى إلى ترشيد ممارسات المديرين ومجلس إدارة الشركة، وترشيد ممارسات المحاسبين ومراجعي الحسابات وما يقوموا به من أعمال لإظهار المراكز المالية للشركات، وكذلك ترشيد ممارسات المستثمرين وما قد يقوموا به من تأثير على قرارات الاستثمار داخل الشركة، مما أدى في النهاية إلى تحقيق حوكمة الشركات لأهدافها والحد من الفساد المالي.

2- مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا: نظراً للأهمية الجوهرية

لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي وتقدم الاقتصاديات والمجتمعات، فقد حظيت باهتمام العديد من المنظمات والمجمعات المهنية الماليزية نتيجة لأهميتها في تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، وذلك من خلال الدور الذي تؤديه في هذا المجال.

وبالرغم من اهتمام ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة بمظاهرها الاقتصادية والاجتماعية مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، إلا أن اهتماماتها التنموية كانت متماشية مع المبادئ الإسلامية التي كانت تتمحور حول جعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته. فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية.²⁹

2-1- دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا: تعمل حوكمة الشركات على

تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو ويجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية. الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

ويمكن تلخيص الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا

بالنقاط الآتية:

- إن زيادة الحصول على التمويل الخارجي من قبل الشركات يؤدي إلى زيادة الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق المزيد من الوظائف؛
- إن الحصول على رأس المال بتكلفة أقل وما يرتبط به من تقييم أعلى للشركات يؤدي إلى جذب عدد أكبر من المستثمرين وبالتالي زيادة النمو وزيادة التوظيف؛
- يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى تحسين أداء الشركات من خلال التخصيص الأفضل للموارد والإدارة الأفضل وبالتالي خلق ثروة أكبر؛
- تقليص مخاطر الأزمات المالية وهو أثر ذو أهمية كبيرة، حيث أن الأزمات المالية يمكن أن تفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة؛

- تسمح بتكوين علاقات أفضل مع كل الأطراف المعنية مما يساعد على تحسين العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل وعلى تحسين مجالات أخرى مثل حماية البيئة.

2-2- دور حوكمة الشركات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية في ماليزيا: إن حوكمة الشركات

في معناها الأشمل لا يضم فقط الشركات الاقتصادية ولكن يمتد ليشمل كل المؤسسات العاملة بالمجتمع الماليزي سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص والتي يرتبط نشاطها إما بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة، والتي تؤثر على رفاهية الأفراد والمجتمع ككل.

ويمكن القول أنه إذا صلحت الشركة كنواة صلح الاقتصاد ككل، وإذا فسدت فإن تأثيرها يمكن أن يمتد ليضر عدد كبير من فئات الاقتصاد والمجتمع. ولذا اهتمت القوانين واللوائح المنظمة لعمل هذه الشركات في ماليزيا بأصحاب المصالح سواء من لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة. إضافة إلى التركيز على المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي لا تهتم فقط بتدعيم مكانة وربحية الشركة، ولكنها تهتم كذلك بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقديم ونمو المجتمع ككل.

الخاتمة:

من منطلق هذه الدراسة يمكن التأكيد على أن أهم أهداف حوكمة الشركات في ماليزيا هو العمل على المساءلة والمحاسبة لمواجهة الفساد المالي في الشركات بكل صوره، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات. فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملاءمة لدعم حوكمة الشركات التي تعتبر سبيل التقدم لكل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل، وذلك لأنه من خلال تلك الآلية التي تعمل على قوة وسلامة أداء الشركات يمكن تدعيم استقرار وتقدم الأسواق والاقتصاديات والمجتمعات.

وبالتالي فإن دور حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا يتجلى في النقاط الآتية:

- إن تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها، وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية والتأكيد على الشفافية من شأنه المساعدة على سرعة اكتشاف التلاعب والغش والفساد المالي واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمها وتأثيرها على الشركة؛
 - إن وجود نظم وقوانين لحماية أصول الشركة و حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وكذلك تعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة يقي الشركة من التلاعب والغش المالي الذي يؤدي إلى وقوعها في أزمات مالية وحتى إفلاسها؛
 - إن نزاهة تعاملات الشركة وعدالتها وصحة المعلومات الصادرة عنها، من شأنه أن يقوي قدراتها التنافسية وكذا قدرتها على جذب الاستثمار، مما يؤدي إلى تحسين أدائها وزيادة قيمة أسهمها، وبالتالي تعزيز قدرتها على النمو والتطور؛
 - التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات في ماليزيا يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل لما توفره هذه الآلية من ضمان على استقرار اقتصاد الدولة ومنعها من الوقوع في الأزمات المالية التي تحول دون تقدمها وتحقيقها للتنمية المستدامة.
- وفي ضوء ما سبق توصي الدراسة بما يلي:
- ضرورة الاستفادة من التجربة الماليزية في تطبيق حوكمة الشركات من خلال سن وتطوير العديد من التشريعات والأنظمة والقوانين للارتقاء بأداء مجالس الإدارة والمديرين وحقوق المساهمين داخل الشركات في الدول العربية عامة والجزائر خاصة؛
 - تنمية وعي وإدراك القائمين على الشركات في الدول العربية بأهمية الحوكمة لشركاتهم وذلك من خلال اللقاءات والندوات؛

- اهتمام الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية بصورة أكبر بموضوع حوكمة الشركات للوصول إلى إرساء مبادئها بشكل سليم في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات.

الهوامش والمراجع:

- 1 طارق عبد العال حماد، *حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)*، تطبيقات حوكمة الشركات في المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص. 3.
- 2 Organization for Economic Co-operation and development, *OECD Principles of Corporate Governance*, OECD Publications Service, Paris, 2000, p. 11.
- 3 طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص. 9.
- 4 خالد الخطيب، *تأثير مبادئ حوكمة الشركات على الشركات العائلية، مؤتمر إدارة منظمات الأعمال: التحديات العلمية المعاصرة*، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ماي 2009، ص. 3.
- 5 رأفت حسين مطر، *آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات*، مركز المشروعات الدولية الخاصة، CIPE ، 2003، ص. 2.
- 6 كارم فاروق عبد الرسول، *نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء الشركات الممولة للمشروعات الصغيرة -دراسة تطبيقية-*، نشر مشترك بين الدار الجزائرية للنشر والتوزيع والمنظمة العربية للتنمية الإدارية -جامعة الدول العربية-، القاهرة، مصر، 2015، ص ص. 50-52.
- 7 تم استخلاص هذه الأهداف من:
- جلال العبد، *حوكمة الشركات ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم*، جريدة عكاظ، عدد 209، 17-12-2006.
- رأفت حسين مطر، مرجع سابق، ص. 2.
- مناور حداد، *دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية*، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 2008، ص. 10.
- 8 طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص. 47.
- 9 Organization for Economic Co-operation and development, *OECD Principles of Corporate Governance*, OECD Publications Service, Paris, 2004, p p. 1- 30.
- 10 هاشم الشمري، *إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية*، البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص. 18.
- 11 محمود حسين الوادي، *تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد*، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص. 215.
- 12 هاشم الشمري، *إيثار الفتلي*، مرجع سابق، ص. 23.
- 13 شيماء محمد سمير إبراهيم، *"التكامل بين عمل المدقق الداخلي والخارجي للحد من الفساد المالي"*، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 41، 2013، ص. 127.
- 14 محمد مصطفى سليمان، *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص. 32.

- ¹⁵ فيصل محمود الشواورة، "قواعد حوكمة الشركات وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص. 131.
- ¹⁶ محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص. 215، 216.
- ¹⁷ محمد فلاق، سميرة أحلام حدو، "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري - تجارب دولية"، *مجلة الردة لإقتصاديات الأعمال*، العدد 1، 2015، ص. 19.
- ¹⁸ باتر محمد علي وردم، *العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة*، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص. 185.
- ¹⁹ عبد الله الحرسي حميد، *السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة*، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2005، ص. 24.
- ²⁰ محمد عبد البديع، *اقتصاديات حماية البيئة*، دار الأمين للطباعة، القاهرة، مصر، 2003، ص ص. 316-317.
- ²¹ يسري دعبس، *البيئة والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول*، الجزء 1، مطبعة الجلال، الإسكندرية، مصر، 2006، ص. 521.
- ²² عبد القادر رزيق المخادمي، *التلوث البيئي*، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص. 117.
- ²³ Cyril H. Ponnu, "Corporate Governance Structures and the Performance of Malaysian Public Listed Companies", *International Review of Business Research Papers*, Vol. 4, No. 2, March, 2008, p. 217.
- ²⁴ Nor Azizah Zainal Abidin et al., "Corporate Governance In Malaysia: The Effect of Corporate", *Asian Academy of Management Journal*, Vol. Reforms and State Business Relation in Malaysia", 12, No. 1, January, 2007, p. 28.
- ²⁵ Abdul Hadi bin Zulkafli et al., "Corporate Governance In Malaysia", 2005, p. 5, Available at: www.gomalaysiatour.com
- ²⁶ Finance Committee on Corporate Governance, *Malaysian Code on Corporate Governance*, Finance Committee on Corporate Governance, March, 2000, pp. 1- 50.
- ²⁷ Securities Commission, *Malaysian Code on Corporate Governance (Revised 2007)*, Securities Commission, October, 2007, pp. 1- 19.
- ²⁸ Securities Commission, *Malaysian Code on Corporate Governance 2017*, Securities Commission Malaysia, April, 2017, pp. 1- 58.
- ²⁹ سناء عبد الكريم الخناق، "الإطار المؤسسي والتشريعي لحاكمة المؤسسات المالية التجربة الماليزية"، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، العدد 12، 2012، ص. 79.



المجلد الثاني (02) العدد الثاني (02) ديسمبر 2018